

تأثير القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان للفترة من (2000 - 2018 م)

طالب دكتوراة - جامعة الزعيم الأزهري

أ. عبد الرازي حسن الصديق حسن

المستخلص:

يعد القرار الإداري في مؤسسات الدولة هو العنصر الأساسي من عناصر نجاحها وتحقيقها لأهدافها الموضوعية والمحددة حيث إن البرامج والخطط الإستراتيجية المعدة داخل مؤسسات الدولة تترجمها القرارات الإدارية وتعطيها شرعية التنفيذ ولذلك تناولت الورقة موضوع تأثير القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان، وهدفت إلى التعرف على طبيعة القرارات الإدارية داخل مؤسسات الدولة السودانية وطرق إتخاذها، وكذلك التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليها، وقد إستخدمت الورقة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للوقوف على مدى التأثير ونوعيته، بالإضافة إلى إستخدام المنهج التحليلي، وتوصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود ضعف وإختلال بنيوي داخل أجهزة الخدمة المدنية وهو نتيجة طبيعية للخل الذي يصيب مؤسسات المنظومة الإدارية بالسودان عامة، وكذلك الحصار الإقتصادي الذي فرض على السودان أدى إلى إضعاف وتدهور القطاعات والأنشطة الإقتصادية مثل: الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية وبالتالي كان تأثيره على كافة الخدمات المقدمة من الدولة للشعب، وأهم التوصيات التي توصلت إليها الورقة فهي: إجراء إصلاحات جزرية للمنظومة الإدارية في السودان، وكذلك إستبعاد تأثير التوجهات السياسية من أجهزة الخدمة المدنية.

The impact of the administrative decision on economic development in Sudan For the period from (2000 -2018)

Abdel Razig Hassan Elsiddig Hassan

Abstract:

The administrative decision in state institutions is the main element of its success and achievement of its goals set and specified as the programs and strategic plans prepared within state institutions are translated by administrative decisions and give them legitimacy of implementation and therefore the paper dealt with the subject of the impact of the administrative decision on economic development in Sudan, and aimed to identify the nature of administrative decisions within Sudanese state institutions and ways to make them, as well as identify the most important factors affecting them, the paper used the historical approach and the descriptive approach to determine the extent

of The effect and its quality, in addition to the use of the analytical method ,The paper reached a set of results, the most important of which are: the existence of weakness and structural imbalance within the civil service agencies, which is a natural result of the vinegar that affects the institutions of the administrative system in Sudan in general, as well as the economic blockade imposed on Sudan led to the weakening and deterioration of economic sectors and activities such as: agriculture, industry and livestock, and therefore its impact on all services provided by the state to the people, and the most important recommendations reached by the paper are: Carrying out island reforms of the administrative system in Sudan, as well as excluding the influence of political trends from the civil service.

الإطار المنهجي للورقة:

المقدمة:

صاحب النظام الإداري للدولة الحديثة العديد من التطورات والتغيرات التنظيمية والإدارية والسياسية والاقتصادية منذ أوائل القرن العشرين. حيث تخطت النظم الإدارية مراحل النظم التقليدية إلى مرحلة الإدارة العلمية الحديثة القائمة على المهنية التي تهتم بالتقانة والبيئة، وجاء ذلك بعد اشتداد الحاجة لإدارة مشاريع التنمية الاقتصادية للدول حيث لا يتم ذلك إلا بالتخطيط والإشراف والرقابة والتنظيم المستمر لأداء مؤسسات الدولة للوصول إلى النتائج المقترحة والمرجوة التي تحقق عائداً جيداً يساهم في الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية للمواطن لدولة السودان ظلت ومنذ الاستقلال تعاني من التدهور في مستوى التنمية الاقتصادية والتي لا تحقق إلا بتوفر مقومات أساسية فالموارد البشرية والطبيعية هي الأرضية التي تبنى عليها أساسيات الاقتصاد الناجح، بالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية والمنظومة الإدارية الحرة والنزيهة والمدرّبة والمهنية. بالإضافة إلى ضرورة وجود توافق بين المنظومتين الإدارية والسياسية لتوحيد التوجهات وعدم التناقض بينهما هو عامل رئيس في تحقيق الأهداف المحددة.

أهداف الورقة:

1. تهدف الورقة إلى التعرف على طبيعة القرارات الادارية وطرق إتخاذها.
2. كما تهدف إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليها.
3. وكذلك تهدف إلى التعرف على مدى تأثير القرارات الإدارية على التنمية الاقتصادية في السودان.

أهمية الورقة:

1. تنبع أهمية الورقة من تناولها القرار الإداري الموجهة للنشاط الاقتصادي.
2. كما تأتي أهمية الورقة من تناولها حيثيات إتخاذ القرار الاداري الناجح.

3. وكذلك تأخذ الورقة أهميتها من خلال التعرف على مدى التأثير المباشر للقرار الإداري

على التنمية في السودان.

مشكلة الورقة:

تناقش مشكلة الورقة مشكلات الدولة السودانية عبر الفترات التاريخية المختلفة والتي عانت من التدهور الاقتصادي ومشكلة الفقر والخلل الاجتماعي وغياب البرامج التنموية الناجحة وتثبيت نظام إداري واحد، ويمكن تلخيص المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

- 1- ماهي أهم شروط نجاح النظام الإداري؟
- 2- ماهي أهم أسس التنمية الاقتصادية في السودان؟
- 3- ماهي أهم مطلوبات النظام الإداري الناجح؟

فرضيات الورقة:

1. الإستقرار في النظام الإداري يأتي من خلال عدم تأثير السلطة السياسية عليه وتوجيهه.
2. تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان قائم على تطوير وتنمية القدرات البشرية وتبني مشروعات نهضة اقتصادية متكاملة.
3. النظام الإداري الناجح هو نتاج لتوسيع سلطاته على حساب سلطة النظام السياسي.

منهج الورقة:

تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على تأثير القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان، كما تستخدم المنهج التحليلي للتعرف على أهم العوامل المؤثر على اتخاذ القرار الإداري.

حدود الورقة:

الفترة من 2000م-2018م تمثل الحدود الزمانية للورقة، بينما تعتبر جمهورية السودان الحدود المكانية للورقة.

انعكاسات القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان:

المنظومة الإدارية أو مؤسسات الدولة هي التي تقوم بمهام الخدمات الحكومية وتنزيل الرؤية والأفكار وخطط الدولة الموضوعة وتنفيذ السياسات العامة والتي تمارس في المرحلة الأولى في تنفيذ الموجهات العامة وفي المرحلة الثانية تمارس عملية وضع الخطط التفصيلية والإشراف عليها في كافة المستويات حتى اصغر مؤسسة حكومية في الدولة والذين يشغلون هذه الوظائف هم موظفين حكوميين يحكمهم قانون الدولة ويأمرسون سلطات تنفيذية مراقبة من الجهات الأعلى. والسودان من الدول التي كانت مستعمرة من قبل الانجليز وهم قد اهتموا بترسيخ العمل الإداري. حيث ان الفرنكفونية وهي مجموعة الدول التي استعمرتها فرنسا قد هيمنة عليها الثقافة الفرنسية وأسلوب الإدارة الفرنسية والنظام السياسي المشابه والقائم على النظام السياسي المختلط ذو الصلاحيات الرئاسية الواسعة مع وجود برلمان مراقب⁽¹⁾. أما الانجلوكانية وهي مجموعة الدول التي وقعت تحت الحكم البريطاني حيث اهتمت الانجلوكانية بترسيخ قيم الديمقراطية البرلمانية

والمجالس التشريعية المراقبة واهتموا أكثر بالجانب الإداري المتسلسل هربا ومن أكثر الدول التي بنت فيها بريطانيا نظاما إداريا منضبط هي السودان والهند وبعد عملية السودنة وهي التي تم فيها نقل الوظائف الحكومية من موظفين انجليز ومصريين الى سودانيين بما في ذلك مؤسسة الجيش . بدأت مرحلة مهمة من التاريخ الإداري السوداني تكونت بموجبه خبرات سودانية عالية الكفاءة والمهنية. ونلاحظ ذلك من خلال الأفكار الإدارية التي قدمت واسهمت في تكون المؤسسات الوطنية بعد الإستقلال. وكان لها الدور الأکید في نشر الوعي الوطني للسودانيين والإهتمام بالتعليم وبناء القدرات الذاتية فدخل عدد كبير منهم كلية غردون وسافر العديد منهم الى بريطانيا ومصر من اجل التعليم والتدريب المهني. على الرغم من حصر الطبقة المتعلمة في رجال المال والاعمال والاسر الغنية وأبناء الزعماء والإدارات الاهلية والبيوتات الكبيرة. وقيادات الأحزاب السياسية، إذ كان المردود ايجابي كمحصلة نهائية زادت من المستوى الوعي العام للسودانيين. وهنالك ملاحظات على الرغم من هذه الإيجابيات التي اظهرها السودانيين بعد سودنة مؤسسات الدولة تمحورت في ارتباط بعض كبار موظفين الدولة بثقافة البريطانيين وطريقة تعاملهم مع السودانيين مما أوجد جفوة وعدم تعاون وتنسيق بين الموظفين السودانيين بفعل طبيعة التركيبة النفسية عندهم. ولم يراعوا بعض العادات والطبائع السودانية ذات الأنفه التي لم يقبلوها الانجليز في السودان وعملوا على التعاون والتنسيق في كل خطوة ذات المؤسسات مما أعاق حرية التفكير الوطني وهذا سوف نتناوله من خلال جزئيات قادمة داخل البحث بالتفصيل. ولكي نصل الى فهم ونوضح انعكاسات القرار الإداري المصادر في شكل سياسات عامة في كافة المجالات الثقافية والرياضية والسياسية والمهنية داخل الدولة السودان نتناول مجموعة من القضايا التي تتأثر بهذه السياسات الإدارية التي أقعدت بهذه المؤسسات وبالتالي اثرت على مستوى معدلات التنمية الاقتصادية في السودان⁽²⁾.

القطاع الزراعي:

السودان من الدول الأولى على مستوى العالم من ناحية الموارد الطبيعية الزراعية حيث أن هنالك ما يقارب ١٧٥ مليون فدان قابلة للزراعة والمزروع والمستغلة منها يقارب ٤٧ مليون فقط بالإضافة للمياه العذبة الصالحة للزراعة ويوجد بالسودان أطول أنهار العالم بالإضافة الى عدد من الأنهر والروافد علاوة على مياه الأمطار والمياه الجوفية بمخزون عالي جدا والتي تقدر بحوالي ٥ مليار متر مكعب⁽³⁾. وتصل حجم مياه الأنهار والأمطار ما يقارب ٤٠٠ مليار متر مكعب. وكل هذه المقومات المتوفرة بالإضافة الى جودة وطبيعة نوع الأرض والتربة الزراعية والتي تعد من أفضل التربة الصالحة للزراعة حيث انها أراضي بكر ولا تحتاج للسماء والمحسنات الكيميائية بحكم أنها لم تستهلك ولم يتم زراعتها لفترات طويلة مما يقلل كثيرا من مدخلات الإنتاج ويزيد من فرص الربح وتقليل الخسارة. ولكن رغم كل ذلك نجد ان السودان متخلف جدا في المجال الزراعي ولم يصل مرحلة الإستغلال الأمثل لهذه الموارد ويقوم بتوفير إحتياجاته ناهيك عن من الإستفادة منها وتصديرها الى السوق العالمية والتي هي مستقبل خير للمنتجات السودانية من صمغ، عدس، والفول السوداني والقطن والسمسم والفواكه والخضروات بالإضافة الى الكركدي

والتبليدي والبصل والبقوليات مثل الفاصوليا والعدسية وغيرها. وإذا أردنا أن نحصر المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي يمكن إختصارها في قلة المنافسة الصادرات نسبة لعدم تحسينها على الرغم من جودتها. وكذلك وجود البيروقراطية وتعدد الرسوم والعوائد الحكومية ومشاكل النقل البري والبحري والجوي. وكذلك هذه المشاكل جعلت القطاع مساهمة ضعيفة في حواصل الصادرات مقارنة مع حجم القطاع⁽⁴⁾.

جملة ما تم ذكره يؤكد وبصورة قاطعة وجود علاقته مباشرة بين عوامل النجاح والفشل مرتبطة بحسن التخطيط وجودة الإدارة وسلامة الإجراءات المرتبطة بتحسين المنتج والصادر وفوق كل ذلك نجاح السياسات الحكومية الفاعلة التي تحسن من ضبط أداء المؤسسات وفاعلية عملها. وهنا تظهر الحاجة لوجود خدمة مدنية ذات كفاءة عالية ومهنية. فكيف لدولة مثل السودان يعاني سكانها من الفقر وقلة مستوى دخل فرد وغلاء المعيشة وهو بهذه الإمكانيات فمؤكد هنالك علة في سوء إدارة هذه الموارد وعدم الاستفادة منها فالجهة والمؤسسة التي تتخذ قرار استيراد القمح من الخارج هي جهة غير موفقه وغير ناجحة حيث لو زرع مشروع واحد من المشاريع الموجودة لكفى السودان وزاد للصادر فالمال المدفوع للاستيراد لعام واحد يكفي لزراعة ملايين الأفدنة والجهة التي تتخذ قرار تصدير الفول السوداني والثروة الحيوانية مثل الضأن والإبل والإبقار كمواد خام هي جهة تساهم في تعطيل قيمة هذه الصادرات حيث من الممكن تصديرها في شكل لحوم ومعها قيمة مضافة أخرى. ونجد تصديرها بهذا الشكل هو بمثابة إستنزاف لهذه الموارد. وكذلك الجهة التي تقوم باستيراد السكر مع وجود مصانع عديدة في البلد ولكنها تواجهه مشاكل في الإنتاج والتشغيل وارتفاع مدخلات الإنتاج هي جهة غير مؤتمنة على هذه المؤسسات حيث كان من الأولى معالجة هذه المشاكل بل تحسين بيئة الإنتاج لتصبح منافسة في السوق العالمية. وكذلك الجهة المسؤولة عن المياه هي جهة مقصرة لأنها لم تتخذ من الإجراءات لحصر المياه من الأمطار. والادوية و في نفس الوقت تموت المحصولات الزراعية قبل حصادها بسبب العطش بل هذه المياه تتسبب في فيضانات تدمر بعض المدن والقرى وتتلّف الطرق والمزارع⁽⁵⁾. ومعلوم أن إقتصاد السودان هو إقتصاد زراعي من الدرجة الأولى وبالتالي كان من باب أولى أن يجد هذا القطاع إهتماماً أكبر من الدولة والتي تمثلها الوزارة المختصة من خلال السياسات الزراعية والخطط الطموحة والإستراتيجيات الطويلة المدى ذات القيمة العالية وكل ذلك يرجع الى نجاح المنظومة الإدارية حيث يرجع إلى جودة ونجاعة القرار الإداري الذي يشجع ويساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي⁽⁶⁾.

القطاع الصناعي:

نجد أن القطاع الصناعي هو واحد من القطاعات الإنتاجية المهمة والتي تأثر بفعل القدرات الإدارية غير الموفقة والسياسات الإدارية غير الحكيمة والتي القت بظلالها على عموم القطاع حيث توقفت كثير من المصانع والمؤسسات الإنتاجية بفعل السياسات الخاطئة والقرارات السلبية، ونضرب مثلاً مصنع البان مدينة بابنوسة بولاية غرب كردفان الذي انشا في بداية

ستينيات من القرن التاسع عشر وكان المصنع مجهز بإحدث المعدات على مستوى افريقيا وقد اختير الموقع بمواصفات خاصة جدا لتوسط منطقة تجمعات الرحل بين الوسط والغرب والجنوب ووجود السكة الحديد التي تعتبر بابانوسة محطة رئيسية وكان السبب توطين الرحل والاستفادة من الالبان التي كانت متوفرة نسبة لوجود كميات كبيرة من المواشي بالمنطقة والمنطقة المحيطة والقريبة وقد استطاع المصنع تحفيف الالبان بإنتاجية عالية الا ان المشروع توقف السبب أن الرحل لم يستقروا نتيجة البحث المستمر عن الماء والعشب في فترة الصيف والشتاء ولم تعمل الإدارة على معالجة ذلك من خلال توفير فرص الاستقرار للمواطنين الرحل وبالتالي إبتعاد المواشي من مكان المصنع شكل زيادة في تكلفة الإنتاج بالترحيل البعيد من مناطق الإنتاج. وكذلك لم تعمل الإدارة على إنشاء مزارع ثابتة للأبقار لتجنب حركتها جنوبا بحثا عن مراعي الخصبة وأيضا لم يتم ادخال تحسينات على السلالات التي لها نسبة انتاج عالية من اللبن وكذلك بعد مناطق الإنتاج والتصدير والاستهلاك عن بعضها وعدم وجود طرق سهلة وتأخرت كثيرا عملية انشاء الطرق المسفلتة على الرغم من وصول الطريق المسفلت إلى مدينة الفولة في عهد حكومة الإنقاذ كأقرب نقطة للمصنع لكن المسافة من بابانوسة الى الفولة أيضا غير سهلة ويصعب التحرك فيها في الخريف علاوة على وجود بعض الصراعات بين الرحل في المراعي وبعض النزاعات القبلية التي تسبب عدم استقرار على الطرق الرابطتين مناطق الإنتاج والاستهلاك⁽⁷⁾. ونجد أن محاولات إعادة تشغيل المصنع ليقوم بمهامه والأهداف التي أنشأ من أجلها بسبب وجود الحوجة الماسة له وهو أيضا أحد عناصر التنمية الاقتصادية بالولاية والسودان.

مصنع الفواكه بكرمة هو من مجموعة المصانع التي قامت في الثورة الصناعية في عهد عبود حيث أن المصنع توقف بسبب المشاكل الإدارية والتمويل وإهمال الدولة بعدم التحديث ونجد أن هذه المصانع قامت بالقوة السوقية وكانت الفكرة هي الاستفادة من المنتجات من الخضار والفواكه بالمنطقة حيث تعتبر رائدة في ذلك. وكذلك كان الهدف هو استفادة السكان وتقليل عمليات الهجرة من تلك المدن الى الخرطوم وخارج السودان لتحسين الوضع الاقتصادي وتشجيع المزارعين والمنتجين على عمليات الإنتاج وزيادة مستوى الدخل للفرد والدخل القومي وخلق فرص عمل لأهل المنطقة. وقد توقف المصنع مما احدث أثار سلبية على المنطقة وسكانها ورقم محاولات مجموعة القحطاني بدخولها كمستثمر اجنبي لإعادة التشغيل للمصنع لإنتاج صلصة الطماطم إلا أنه الى الآن لم يتم الإستفادة من إمكانيات المنطقة الزراعية ولم يتمكن المصنع من إستيعاب الكميات المنتجة بسبب وجود مشاكل فنية به وفي كل عام يتم انتاج كميات كبيرة من الطماطم لتغطية حوجة المصنع إلا أن المزارع يخسر باستمرار ولم يستطع المصنع من تخزين هذه الكميات مما يضطر المنتجين الى بيعها بأسعار بسيطة وفي بعض الأحيان ترمى على قارعة الطريق وهذا دلالة على عدم نجاح إعادة التشغيل للمصنع مما خلق عدم رضاء المواطنين لوجود الإستثمار الاجنبي والذي يتحدث البعض عن أسرار وخبايا ملاكه والأجندة التي تحركه وتعمل ورائهم لتدمير الصناعة في السودان لأهداف معلومة ومرسومة⁽⁸⁾.

ما يمكن قوله أن مجموعة من المصانع والمؤسسات الإنتاجية في السودان توقفت وتعطلت

بسبب القرارات الإدارية والسياسات الإدارية الخاطئة التي لم تحسن التخطيط والتنبؤات في المستقبل وفشلت في استمرارية عمل هذه المصانع والمؤسسات ولم تنجح في مقاومة عوامل الفشل. وهذا مؤشر على اهمال المنظومة الإدارية كليا لهذه المؤسسات وبالتالي هو فشل للدولة وللنظام السياسي الموجود للجميع اختلاف تتهمة ومسمياتهم بدون استثناء والتاريخ يبين ذلك.

العجز عن إيجاد دستور دائم للسودان:

من المعلوم أن أحد عناصر الاستقرار في الحكم وانتظام السلطة السياسية هو وجود دستور دائم وثابت للدولة متفق عليه من جميع الشعب بمختلف اختلافات. وهذه النقطة استطاعت دول كثيرة الوصول إليها بعد صراعات ونزاعات طويلة افضت الى الاتفاق على دستور ومبادئ وثوابت شعبية ظلت راسخة لفترات طويلة حاكمة وهادية للسلطة السياسية الحاكمة. والسودان من الدول التي لم يتحقق لها ذلك طيلة الفترة التي تلت الاستقلال من الاستعمار البريطاني⁽⁹⁾. وبعد خروج الانجليز ظل السودان يتقلب ما بين نظام مدني وما بين طائفي وما بين نظام عسكري منقلب على السلطة السياسية المنتخبة والأسباب واضحة هي عدم وجود دستور دائم للشعب يحرس السلطة السياسية الممنوحة تفويضها من الشعب للحزب السياسي القائد. وكذلك عدم وجود اتفاق سياسي بين جميع القوى السياسية على ثوابت دستورية تحرم وتجزم التعدي على السلطة السياسية فبعد عملية السودة التي وضعها الانجليز كخطوة لتهيئة البلد إلى تجهز الساحة السياسية والمدنية لبناء مؤسسات حزبية وسياسية تستطيع إدارة البلد إلا أن المسألة انحرفت من البداية حيث عهدت هذه الأحزاب لتسخير القيادات المستوعبة في المنظومة الإدارية في بناء هذه الأحزاب مما انتج فكرة توظيف مؤسسات الدولة لصالح الانتماء الحزبي وكان من المأمول أن تساهم هذه القيادات في عملية التنشئة السياسية الراشدة بحكم التعليم والثقافة والوعي الذي تتمتع به القيادات حيث انها نالت قصدا عالي من التأهيل الاكاديمي في كلية غردون وخارج السودان في مصر وبريطانيا وكذلك ولكن للأسف استطاعت هذه القيادات الطائفية من استغلال هذه الطبيعة وتسييرها نحو ناحية الطائفية المثقفة وهي في الأساس وقود كل الصراعات والتنافس الحزبي الغير الشريف. وللأسف في اوقات متعددة من التاريخ السياسي السوداني إصدمت هذه القيادات نفسها مع الزعماء لهذه الأحزاب والطوائف المندمجة مع الطبقة الوسطى والمشكلة للنخبة السياسية والامثلة كثيرة على ذلك صدام المحجوب وحزب الامة، وصراع الازهري مع الاتحاديين وصراع الصادق المهدي مع عمه وبعض قيادات الأنصار .

مما ذكر آنفا نصل إلى نتيجة وهي أن الصراعات السياسية والحزبية هي التي أجلت وأسهمت في عدم الاتفاق على دستور دائم للبلد خلال الفترة السياسية على الرغم من المحاولات المستمرة بإنجاز دستور حكمت به جميع الأنظمة السياسية المتعاقبة ولكن ما ينقص ذلك هو عدم الاجتماع والاتفاق عليه من جميع مكونات الشعب وهو ما يقود في كل فترة حكم مختلف بإلغاء ما تم في العهد السابق ولم يتم البناء عليه وترميم الموجود ومعالجة اخطاءه. ويعتبر الدستور من اصعب المشكلات التي واجهت السودانيين حيث أن تعدد المحاولات لكتابته هو يعتبر دليل اختلاف على نظام الحكم وهوية الدستور وشكل ونوع النظام السياسي الحاكم ويعتبر دستور ١٩٥٦م كأول محاولة سودانية لكتابة دستور وطني على الرغم من انه مقبوس من

الدستور البريطاني الذي كان محكوم به ١٩٥٣م. ثم بعد انقلاب الفريق إبراهيم عبود في ١٩٥٨م حيث تم تعطيل العمل بالدستور وتركزت السلطة في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد المرسوم الصادر ان السودان جمهورية ديمقراطية وظل يعمل بمراسيم في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م بعدها تم الاتفاق بين الجهة القومية المتحدة والقوات المسلحة على العمل بدستور ١٩٥٦م، حتى قيام الانتخابات بعد ادخال بعض التعديلات الدستورية وإلغاء القوانين المفيدة للحريات وتم إصدار دستور معدل ١٩٦٤م ولكن ظهور المشكلة الدستورية داخل الجمعية التأسيسية بحل الحزب الشيوعي وما تلى ذلك من اعتراض المحكمة على قرار الجمعية وبطلان التعديلات، وظل الامر هكذا حتى ١٩٦٧م في يناير تم تكوين لجنة قومية لوضع دستور جديد وتمكنت اللجنة من وضع التصور واستشارة خبراء القانون المصريين في خطوة تحول من الانجليز الى المصريين ١٩٦٨م. ولكن للأسف الصراعات السياسية والتعديلات التي طلبها الجنوبيون اضطرت الحكومة لعمل انتخابات للجمعية التأسيسية ولكن ظل الحال كما هو وتعددت الحكومات الإئتلافية وكلها لم يتم الاتفاق عليه حتى انقلاب مايو ١٩٦٩م حيث قام الرئيس النميري بحل مجلس السيادة وتعطيل الدستور والجمعية التأسيسية وعمل على إصدار مراسم ١٩٧١م كدستور مؤقت حتى صدور الدستور ١٩٧٣م وفي العام ١٩٨٣م استطاع الاخوان المسلمين اقناع النميري بتبني تعديلات في القوانين بإدخال الصيغ الإسلامية واستمر الحال ١٩٨٥م تاريخ قيام ثورة ابريل. وبعد تم الاتفاق بين التجمع الوطني والقوات المسلحة على العمل بدستور ١٩٥٦م والمعدل ١٩٦٤م. ولكن في أكتوبر ١٩٨٥م تم الاتفاق على دستور مؤقت للفترة الانتقالية لمدة عام واحد. ولكن ظلت الصراعات السياسية هي المشكلة في الاستقرار على دستور موحد وعملت لمدة بدستور ١٩٦٤م والعودة اليه حتى انقلاب ١٩٨٩م حيث تم تعطيل كل القوانين والمواد الدستورية وبدأت محاولات وضع الدستور حتى نجحت ١٩٩٨م بعد أن عرض على الشعب والإستفتاء عليه . إلا أن اتفاقية السلام في ٢٠٠٥م شهدت أيضا ميلاد دستور جديد مستوعبا اطراف السلام ودخول الحركة الشعبية كشريك في الحكم وبدت كثير ويرى كثير من أن هذا الدستور أخذ إجماعا ليس سهلا^(١٠). ولكن انفصال دولة جنوب السودان له تأثير على الاتفاق على هذا الدستور باعتباره أن احد طرفي الحكومة الاساسين قد اصبح دولة منفصلة بالتالي لا يحكمه الدستور السوداني وتم الاتفاق العديد من التعديلات الدستورية للوصول إلى عملية إصلاح الخلل الدستوري . وظل الامر هكذا حتى نهاية حكم الاتحاد في ٢٠١٩م . حيث تم تعطيل العمل بالدستور ٢٠٠٥م واستعين بالوثيقة الدستورية بدلا منه. إلا أن الأمر لايزال محل صراع بين المكون العسكري والمكون المدني ويبدئ بعض المراقبين أن الوثيقة الدستورية ما هي إلا وثيقة اتفاق سياسي بين اللجنة الأمنية لحكومة الإنقاذ والتي تمثل الجيش وبين بعض مكونات الثورة التي قادت الحراك وصولا الى سقوط الحكومة. ويلاحظ أن جميع هذه المحاولات التي سعت إلى إنجاز دستور دائم وثابت ليكون مرجعية دستورية ثابتة للسودان. فشلت ولم يكتب لها النجاح وظلت الخصومات السياسية والانقلابات العسكرية عائق امام ذلك وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة هو أدى الى وجود خلل في النظام السياسي والذي بدوره أدى الى تأخير وتأجيل إحداث تنمية اقتصادية بالبلد وجعل الازمة الاقتصادية مرحلة تتأرجح بين الصعود والهبوط من الاستقلال من المستعمر البريطاني. ومرجعية ذلك كله يعود الى المنظومة الإدارية التي

تأثرت واثرت على القرار السياسي والأحزاب والمنظومات السياسية التي كانت تدير البلد بإنتاج طبقة إدارية داخل مؤسسات الدولة غير مستقلة وانما يتم توظيفها عند الضرورة لصالح الأحزاب السياسية خصما على الرؤية المستقلة التي تسهم في النمو والتطور المنشود برعاية جهاز اداري مستقل عن المنظومة السياسية الحاكمة⁽¹¹⁾.

عدم القدرة على الاتفاق على برنامج وطني قائم على ثوابت مشتركة:

من المؤكد أن عناصر الوحدة بين مكونات الشعب داخل الدولة هي مطلوبة بالضرورة لتثبيت دعائم الدولة والسلطة. فمنظم البلدان التي تطورت نجحت وتقدمت وسعت بداية الى الاتفاق على المشتركات والثوابت الوطنية بين مكونات الشعب كخطوة تخطيطية أولية قبل البدء في تنفيذ البرامج التنموية داخل الدولة. وهذا الامر يتجلى من خلال الاتفاق على الدستور الدائم للبلد والهوية الوطنية للشعب. ثم بعد ذلك تأتي الرؤية العامة للدولة والتي تدخل فيها تفاصيل البرنامج مع الاقتصادي والتنموي. فنلاحظ دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية منذ العام 1789م⁽¹²⁾. وضع دستور ثابت وانفق الشعب الأمريكي على ثوابت في السياسة الخارجية لا يمكن لأي سلطة سياسية ان تغيرها انما يتم تغيير الوسائل ولكن الثوابت لا يتقرب منها، فشكل النظام السياسي المتفق عليه هو نظام الحزبين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي وبعض الأحزاب الصغيرة التي لا تؤثر على المشهد السياسي. فالجمهوريين لا يمكن أن يذهبوا الى مؤسسة كالبنتاغون ويتحدثون عن تغيير عقيدة الجيش الأمريكي. وكذلك لا يمكن تغيير الموظفين داخل الوزارات الاتحادية الفدرالية او الولائية بحجة انهم ديمقراطيون. فالتغيير ينال الوزير الأول المنتمي سياسيا لاحد الحزبين وما عليه إلا أن يضع البرنامج العام للوزارة المتماشى مع البرنامج الانتخابي الذي فاز ونال اغلبيه شعبية وبالتالي هو يمثل رغبة الشعب الغالبة ورغم ذلك هنالك أجهزة ورقابة صارمة داخل الكونغرس والشيوخ لا يستطيع الوزير أو الرئيس تجاوزهما ويعمل الف حساب لذلك. ولا يمر أي قرار حتى ينال حظه من النقاش وفي كثير من الأحيان يعترض عليه المتتمين لنفس حزب الوزير نظرا لضوابط السياسية الامريكية القائم على تحقيق مصلحة الشعب، ولكن الحال يختلف في دول العالم الثالث والسودان خير مثال. في مسائل مثل الهوية والثوابت والقيم الوطنية والدستور الدائم والبرامج الاقتصادية والتنموية، حسمت ولم تعد مشكلة خلافة في دولة متطورة ومتقدمة أما السودان فحتى الان يختلف السودانيون على من هم ؟ هل هم عرب أم أفارقة؟ وهل النظام السياسي يكون برلماني أو رئاسي وهل النظام الاقتصادي يكون إسلامي أو إشتراكي أو رأسمالي وهل اللغة العربية هي الرسمية أم اللغات الأخرى⁽¹³⁾. وهل انتمائنا للجامعة العربية كان خطأ ام صواب وهل نحن أقرب للعرب أم للأفارقة. كل هذه الأسئلة ظلت ولا زالت لم تجد اجابه حقيقية حتى يتم حسم موضوع الهوية الوطنية للسودان وظل الصراع على الهوية حاضرا في كل ميادين الواقع والصراعات بين مختلف القوى السياسية والمنظمات المدنية. وتطور الامر الى ان اصبح صراع ثقافي فكري تجلى في الستينات والسبعينات بظهور مدرستي الغابة والصحراء حيث رمزت الغابة للأفريقية والصحراء للعربية في شكل مساجلات ثقافية فكرية كان ابرز روادها الأستاذ النور عثمان ابكر ومحمد المكي إبراهيم ومحمد عبدالحى وكان الحديث عن يدور عن صراع الهوية في الجنوب والغرب والشرق وفي الشمال ظلت تنادي مجموعة من القبائل النوبية بضرورة الانتماء للحضارة والتاريخ الكوشي

القديم وهذه الصراعات نشأت بسبب مسألة الهوية لم تصل إلى أن الجامع بين كل هذه الكيانات هي (السودانية) ويكفي ان السودان هو الوطن الجامع فلماذا الاختلاف على الهوية فالتكون الهوية سودانية والدين هو دين الأغلبية والاحترام للبقية دون تمييز وتحييز وهو ما يجب ان يكون. اختلاف الدين والعنصر والهويات ليست مصدر اختلاف وتشئت بل هي مصدر إيجابي اذا تم إدارة التنوع بعقلانية وتخطيط عميق الفكرة والمحتوى، وهذه الأشياء العالم المتقدم تخطاها بالحريات وممارسة الديمقراطية الراشدة التي تمنح الفرصة للجميع بالمشاركة في السلطة وإدارة البلد والاستمتاع بخيرات الوطن بالتساوي بين الجميع والكل يقول رايه في الصندوق ويختار من يمثله نيابة عنه في عملية تداول سلمى بدون احتكاكات ونزاعات مسلحة وحرية تحرق الأخضر واليابس.

الخاتمة:

التركيز الذي أولته الورقة بالدراسة في موضوع تأثير القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان حاول الوقوف على الجوانب المحيطة بعملية إتخاذ هذه القرارات ومنطلقاتها وأهدافها ومدى إستجابتها للمطلوبات العامة التي تحقق أهداف الدولة وبالتالي أهداف الشعب، حيث يتم إستبعاد الأهداف الخاصة لقيادات المنظومة الإدارية وعدم خلط الخاص العام، فالمسؤولية المهنية تحتم العمل وفق أجندة الوطن عامة لیتاح الفرصة للإبداع المهني الحر بدون قيود للبيروقراطية الفاسدة والمعطلة، فعملية الفساد الإداري تنشأ عندما يستغل الموظف العام سلطاته الممنوحة وفق القانون الوظيفي في خدمة أهداف تخصه هو أو حزبه السياسي أو جهته أو قبيلته فيحدث التوجيه المضر غير العادل، وتجدر الإشارة إلى ما قاله روبرت تلمان: (أن الفساد الذي يسود في بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطياً وتتخذ القرارات بدون دراسة لأهدافها العامة). فمن الضروري أن تحرر مؤسسات الدولة المتمثلة في المنظومة الإدارية من أي مؤثرات سالبه ليصدر القرار الإداري متماشيا مع الأهداف العامة للدولة.

النتائج :

1. الضعف والخلل الموجود بمؤسسات الخدمة المدنية هو نتيجة للخل الموجود في المنظومة الإدارية.
2. الحصار الإقتصادي المفروض على السودان أدى إلى تدهور قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات مما كان لها أثر سلبياً على مجمل القطاعات الاقتصادية في السودان.
3. عدم وجود إستقرار وثبات في النظام الإداري أدى إلى انحرافات مهنية في مؤسسات الخدمة المدنية.

التوصيات:

1. إجراء إصلاحات المنظومة الإدارية في السودان.
2. استبعاد تأثير التوجهات السياسية من الخدمة المدنية.
3. ضرورة الاتفاق على كتابة دستور دائم وثابت للسودان وتجريم التعدي عليه وضرورة إحترامه والمحافظة عليه لتثبيت نظام إداري متفق عليه.

الهوامش:

- (1) بدر الدين ميرغني عبدالله، الاتجاهات الفكرية الحديثة الإدارة العامة، جامعة الرباط الوطني، كلية علوم الشرطة والقانون، الخرطوم، 2005م، ص62.
- (2) بدر الدين ميرغني عبدالله، مرجع سابق، ص62.
- (3) الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الزراعي في السودان، محافظ بنك السودان، 2001م، ص15-21.
- (4) مأمون احمد محمد نور، الإصلاح الزراعي الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة السودان، العدد الخامس يناير ٢٠٠٥م صفحة ١١٠ -
- (5) الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سابق، ص21.
- (6) مأمون احمد محمد نور، مرجع سابق، ص١١٠- 111
- (7) التهامي علي النور، مصنع الالبان بابانوسة أسباب التوقف والحلول، مقال صحيفة آخر لحظة.
- (8) أحمد مجذوب احمد علي، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة ٢٠١٣م، صفحة ١٢٠.
- (9) محمد الحسن إبراهيم، المفوضية القومية للمراجعة الدستورية- حصاد تجربة 2006م-2011م، ص9-12.
- (10) محمد الحسن إبراهيم، مرجع سابق، ص9-12.
- (11) ياسر محبوب الحسين، تعديل دستور السودان نوايا سلطوية، منشورات أكاديمي سوداني، 2015/2/3م
- (12) جلال عبدالمجيد توحيدي، كتاب شئ من دليل الهندسة الشعبية للخروج من الأزمة الرسمية - السودان، ٢٠٠٠م، ص16.
- (13) جلال عبدالمجيد توحيدي، مرجع سابق، ص١٧

المصادر المراجع:

- (1) بدر الدين ميرغني عبدالله، الاتجاهات الفكرية الحديثة الإدارة العامة، جامعة الرباط الوطني، كلية علوم الشرطة والقانون، الخرطوم، 2005م.
- (2) الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الزراعي في السودان، محافظ بنك السودان، 2001م، ص 15-21.
- (3) التهامي علي النور، مصنع الالبان بابانوسة أسباب التوقف والحلول، مقال صحيفة آخر لحظة.
- (4) السفير محمد الحسن إبراهيم، المفوضية القومية للمراجعة الدستورية- حصاد تجربة 2006م-2011م، 2012م، ص 9-12.
- (5) ياسر محبوب الحسين، تعديل دستور السودان نوايا سلطوية، منشورات أكاديمي سوداني، 2015/2/3م.
- (6) مأمون احمد محمد نور، الإصلاح الزراعي الحاضر وآفاق المستقبل ، مجلة السودان، العدد الخامس يناير ٢٠٠٥م صفحة ١١٠ - ١١١
- (7) أحمد مجذوب احمد علي، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة ٢٠١٣م صفحة ١٢٠.
- (8) جلال عبدالمجيد توحيد، كتاب شئ من دليل الهندسة الشعبية للخروج من الأزمة الرسمية - السودان ، ٢٠٠٠م، ص 16